



الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد والتجارة

رقم المخططات: ٢٠٢٢/٧٢٢٨
٥ تشرين الثاني ٢٠٢٢

تعميم رقم ١/٥ / أ.ت
يتعلق بمكافحة ارتفاع اسعار السلع نتيجة لارتفاع سعر الدولار الجمركي

عملاً بالنصوص القانونية المتعلقة بحماية المستهلك لا سيما المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٧٣ المتعلق بحيازة السلع والمواد والحاصلات والاتجار بها ، ومع قرب صدور قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ في الجريدة الرسمية حيث حدد الدولار الجمركي ب ١٥٠٠٠ ليرة بدلا من ١٥٠٠ ليرة لبنانية اي بزيادة ١٠ اضعاف.

ولما كانت العديد من السلع خصوصا الغذائية معفية من الرسوم الجمركية ، وحيث ان وزارة الاقتصاد والتجارة تسعى ضمن صلاحياتها ضبط الاسعار ، ومنعا لاستغلال رفع سعر الدولار الجمركي من قبل بعض التجار لزيادة الاسعار وتحقيق ارباح غير مشروعة،
لذلك،

تطلب وزارة الاقتصاد والتجارة من الشركات المستوردة للسلع الغذائية والاستهلاكية تزويد مديرية حماية المستهلك بلوائح السلع المستوردة على ان تتضمن الكميات المتوفرة حاليا في المستودعات واسعار مبيعها للمستهلكين قبل وبعد اقرار قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ ، وتؤكد أنها لن تسمح بتعديل اسعار مبيع السلع للمستهلكين لتلك التي تم استيرادها واستوفيت رسومها الجمركية على سعر ١٥٠٠ ليرة حيث سيتم ضبط المخالفات تمهيدا لإحالتها امام القضاء المختص.

وزير الاقتصاد والتجارة

